الصعـــود الصيني في إفريقيـــا وتأثيره على مستقبل النظام الدولي

Chinese rise in Africa and its impact on the future of the international order

إعـــداد

د. دعاء محمود عويضة
أستاذ مساعد العلوم السياسية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
E- Mail: doaaeweida@gmail.com

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي
المركز الرئيسي

المُلخص:

يدور موضوع الدراسة حول مدى تأثير الصعود الصيني في إفريقيا على مستقبل النظام الدولي. فتتعرَّض في محورها الأول إلى الأسباب التي دفعت الصين للتوجه نحو إفريقيا، والتي تمثَّلت في: رغبة الصين في دعم مركزها كقوة عالمية صاعدة من خلال تبنِّي خيار التعاون مع الجنوب، وزيادة الطلب الصيني على الموارد الطبيعية وسعيها لتأمين تلك الموارد، وسعى الصين إلى تقويض جهود تايوان الرامية لإعلان الاستقلال. ثم تنتقل الدراسة لاستعراض المظاهر التي تمثَّل فيها هذا التوجُّه سواء على المستوى الاقتصادي أو سياسي، كما تمَّ التعرض لمظاهر استخدام الصين لقوتها الناعمة في إفريقيا. ثم تنتقل في محورها الثاني إلى تحليل بنية النظام الدولي، والعوامل المؤثرة فيه؛ فتتعرَّض أولاً لطبيعة هذا النظام، ثم تناقش بنيته وعناصره الاقتصادية والسياسية والعسكرية والقانونية. ثم تصل الدراسة في محورها الأخير إلى بلورة تأثير الصعود الصيني على مستقبل النظام الدولي. وفيه تُلقي الضوء على تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا وموقف أطراف النظام الدولي منه، ومنه تنتقل إلى رسم سيناريوهات لمستقبل هذا التواجد الصيني في إفريقيا، ومن ثمَّ العوائق التي تحول دون تأثير هذا التواجد على بنية النظام الدولي مُستقبلاً، وتتناول تلك المُعوِّقات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية والعسكرية. ومنه تصل الدراسة في الأخير إلى محدودية التأثير المُتوقَّع لتصاعد النفوذ الصيني في القارة الإفريقية على بنية النظام الدولي، لاسيما في المستقبل القريب.

الكلمات المفتاحية: الصعود الصيني، النظام الدولي، العلاقات الصينية الإفريقية.

Abstract:

The subject of the study revolves around the impact of the Chinese

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

rise in Africa on the future of the international order. In its first axis, it deals with the reasons that prompted China to turn towards Africa, which was represented in: China›s desire to support its position as a rising global power by adopting the option of cooperation with the South, the increase in Chinese demand for natural resources and its endeavor to secure those resources, and China›s endeavor to undermine Taiwan›s efforts aiming to declare independence. Then the study moves on to review the manifestations in which this trend was represented, whether at the economic or political level. The manifestations of China›s use of its soft power in Africa were also addressed. Then, in its second axis, it moves to an analysis of the international order structure and the factors influencing it. It first deals with the nature of this regime, then discusses its structure and its economic, political, military and legal elements. Then the study arrives in its last axis to crystallize the impact of the Chinese rise on the future of the international order. It discusses the increasing Chinese influence in Africa and the reaction of international powers towards it, and from there the study moves on to draw scenarios for the future of this Chinese presence in Africa, and then the obstacles that prevent the impact of this presence on the structure of the international order in the future. It deals with these obstacles on the economic and social levels as well as political and military. Finally, the study reaches the limitations of the expected impact of the escalation of Chinese influence in Africa on the structure of the international order, especially in the near future.

key words:
Chinese rise, international order, Sino-African relations.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

مقدمة

تزايد الصعود الصيني على الساحة الدولية في العقود الأخيرة، حتى أضحى البعض يتحدث عن إمكانية وصول الصين إلى قمة النظام العالمي، وأطلق البعض الآخر على القرن الحالي اسم «القرن الصيني». فبعد فترة طويلة من اعتماد الصين لمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول -لاسيما حلفائها- كسياسة خارجية ترسم معالم علاقاتها الخارجية، وفي إفريقيا بشكلٍ خاص، تجنبًا لحدوث صدام بينها وبين القوى المُهيمنة من جهة، ومنعًا لإثارة التوترات الداخلية ضد مشاريعها الاقتصادية في إفريقيا وصونًا لحضورها المتنامي من جهة ثانية، وحرصت على الالتزام بمبادئ سياستها الخارجية.

إلا أنه مؤخرًا انغمست الصين في الشئون السياسية لتلك الدول، من خلال رعاية المفاوضات، لتفكيك معضلات إفريقيا الأمنية والسياسية. ربما انطلاقًا من إدراكها بأن الوقت قد حان للعب دور سياسي أكبر في إفريقيا بشكلٍ عام وفي منطقة القرن الإفريقي بشكلٍ خاص، عبر توظيف اقتصادها القوي وتحالفاتها العريقة مع دول المنطقة، لملء الفراغ الذي أحدثه التراجع الغربي في الشرق الإفريقي. ففي إفريقيا؛ لا تمتلك الصين تاريخ استعماري، وهو ما يدعم وجودها هناك، وبشكلٍ خاص تواجدها في منظمة دول الجنوب، ويُعزِّز ذلك رغبة الأفارقة في إنهاء وضع القطبية الواحدة في العالم. والجانب الأكثر أهمية في العلاقات الصينية الإفريقية يتمحور في عدم الإجحاف في المشروطية السياسية أو الاقتصادية من الجانب الصيني، على عكس التوجهات النيوليبرالية الأخرى التي تتبناها واشنطن والقوى التقليدية في إفريقيا.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتناول الدراسة تأثير ذلك الصعود الصيني في إفريقيا على مستقبل بنية النظام الدولي. حيث تسعى الدراسة في هذا الإطار للإجابة على

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

تساؤلٍ رئيس؛ هو: كيف يُمكن أن يؤثر الصعود الصيني في القارة الإفريقية على مستقبل النظام الدولي؟ وللإجابة على هذا التساؤل الرئيس تطرح الدراسة بعض التساؤلات الفرعية؛ هي: ما هي أسباب ومظاهر الصعود الصيني في القارة الإفريقية؟ ما هي القوى المؤثرة في بنية النظام الدولي الحالي؟ كيف يُمكن أن يؤثر الصعود الصيني في إفريقيا على بنية النظام الدولي في المستقبل؟

أهداف الدراسة:

يُعد الهدف الرئيس للدراسة هو بناء تصور واضح عن الصعود الصيني في القارة الإفريقية وفهم موقعه في هيكل النظام الدولي، ويندرج تحت ذلك مجموعة من الأهداف الفرعية..

١ محاولة توضيح أسباب ومظاهر هذا الصعود.
٢ محاولة تفكيك طبيعة النظام الدولي القائم للوقوف على بنيته وعناصره.
٣ قراءة نقدية لدراسة مدى تأثير الصعود الصيني على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مستقبل النظام الدولي.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى..

١ **الأهمية العلمية:** الموضوع يستحق إخضاعه للدراسة الأكاديمية والعلمية، نظرًا لكون الاختراق الصيني لإفريقيا أصبح محل بحث لاسيما في الدول الغربية حيث بات يُهدِّد نفوذها التقليدي في القارة، حتى أنه تمَّ تخصيص مراكز للاهتمام بما أسموه بـ «الدراسات الصينو- إفريقية»، وانقسم التناول العلمي لهذا الموضوع لاتجاهين؛ أحدهما يرى أن السلوك الصيني تجاه إفريقيا لا يُشكِّل تهديدًا للتنمية الإفريقية، والآخر يرى أن الاختراق الصيني نوع من الإمبريالية الناعمة في إفريقيا. الأمر الذي يجعل من الأهمية بمكان دراسة هذا الصعود الصيني في القارة، ومدى تأثيره على مستقبل النظام الدولي.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

٢ **الأهمية العملية:** وتنبع الأهمية العملية للدراسة من الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية، والتي تجعل منها محط أنظار القوى الكبرى، لاسيما في الفترة الأخيرة وبعد الحرب الروسية- الأوكرانية؛ حيث اتجهت أنظار العالم كله مرة أخرى للقارة الإفريقية لما تمتلكه من موارد وقدرات قادرة على المساعدة في تخفيف تبعات تلك الحرب.

الإطار الزماني والمكاني: ترصد الدراسة لمدى تأثير الصعود الصيني في إفريقيا، لاسيما في الفترة منذ مطلع الألفية الثالثة، على بنية النظام الدولي في المستقبل. ومن ثمَّ؛ فينحصر إطارها المكاني في نطاق القارة الإفريقية، وما تشهده من نشاط وتحركات صينية خلال تلك الفترة.

الدراسات السابقة: تعدَّدت الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع، ونذكر منها..

- دراسة فاطمة الزهراء أحمد أنور بعنوان «آليات التواجد الصيني في القارة الإفريقية بين الفعالية والإخفاق»، المنشورة في المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية- جامعة الإسكندرية، يناير عام ٢٠٢٢. والتي سلَّطت الضوء على التواجد الصيني الداعم لنفوذ بكين على الأرض في مواجهة القوى العظمى بالقارة الإفريقية. وفي هذا الإطار تناولت الدراسة الآليات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية للصين في القارة، والتي تسعى من خلالها لدعم مشروعها الضخم «الحزام والطريق». وخلُصت في الأخير إلى نجاح الصين باستخدام قوتها الناعمة في فرض نموذجها التنموي الذي اتبعته في إفريقيا، في محاولة منها لتغيير النسق الدولي ليُصبح مُتعدد القطبية بعيدًا عن هيمنة دول بعينها.
- دراسة محمد محياوي ومحمد هاملي، بعنوان «تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية»، المنشورة

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

في دفاتر السياسة والقانون عام ٢٠٢١. والتي تناولت تأثير الصعود الصيني وآفاقه؛ في إطار سعي بكين إلى إيجاد موطئ قدم لها في النظام الدولي. ورصدت الدراسة التأثير المُزدوج للتواجد الصيني على الساحة الدولية؛ فارتأت أنها من جهة منافس خطير على خريطة النفوذ في القارة، ومن جهة أخرى شريك اقتصادي قوي لا يُمكن الاستغناء عنه. وخلُصت في الأخير إلى كون العالم الآن في مرحلة وسيطة بين نظامين، حيث يتجه لأن يكون نظام مُتعدد الأقطاب تلعب الصين فيه دورًا كبيرًا باعتبارها أحد أقطابه.

- كتاب ديفيد شين David Shinn وجوشوا إيزمان Joshua Eiseman بعنوان الصين وإفريقيا: قرن الارتباط China and Africa: A Century of Engagement سنة ٢٠١٢ والذي تحدث فيه عن تاريخ علاقات الصين مع القارة الإفريقية، وتناول مجموعة واسعة من المجالات التي تُحدِّد هذه العلاقة -السياسة، والتجارة، والاستثمار، والمساعدات الخارجية، والجيش، والأمن، والثقافة-. وجمعت الدراسة بين الملاحظة الدقيقة، وتحليل البيانات، والفهم التفصيلي المُكتسب من خلال الخبرة الدبلوماسية والسفر المُكثَّف في الصين وإفريقيا.
- كتاب كريس آلدن Chris Alden بعنوان الصين في إفريقيا China in Africa سنة ٢٠٠٧، والذي تناول فيه السياسة الصينية الجديدة تجاه إفريقيا من خلال عرض مختلف الإحصائيات الاقتصادية. وبحث فيما إذا كانت هذه الشراكة ستكون شراكة تنمية، أو منافسة اقتصادية، أو قوة مهيمنة جديدة. ويجادل ألدن بأنه من أجل فهم التدخل الصيني في القارة، نحتاج إلى الاعتراف بمجموعة من المبررات الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية وراء سياسة بكين تجاه إفريقيا وكذلك استجابة النخب الإفريقية لمناشدات الصين.
- كتاب زهيكن زهو Zhiqun Zho بعنوان الديبلوماسية الصينية الجديدة: المنطق والاستراتيجيات والأهمية :China's New Diplomacy Rationale, Strategies and Significance سنة ٢٠١٠، والذي تطرَّق فيه إلى تأثير الدبلوماسية الصينية الجديدة على الاقتصاد السياسي الدولي،

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

وكيف يُمكن للمجتمع الدولي أن يستجيب بشكل صحيح للدبلوماسية الجديدة؟ وقد بحث الكتاب في الدبلوماسية الصينية الجديدة منذ أوائل التسعينيات مع التركيز على المبادرات الصينية في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وجنوب المحيط الهادئ. وقد ركَّز على جهود الصين الحالية لتأمين الطاقة وتوسيع الاستثمار والتجارة وتعزيز «القوة الناعمة» حول العالم، وكيف تؤثر تلك الجهود على الاقتصاد السياسي الدولي وكيف كان رد فعل المجتمع الدولي، على الدبلوماسية الصينية الجديدة والاستباقية.

ومن ذلك يتضح أن الأدبيات السابقة تركَّزت في اتجاهين: أحدهما تناول التواجد الصيني في القارة، والآخر تناول تأثير الصعود الصيني في مناطق مختلفة من العالم بشكلٍ عام على مستقبل النظام الدولي. ومن ثمَّ؛ فقد جاءت هذه الدراسة بمثابة الرابط بين الاتجاهين، حيث تسعى إلى استخلاص مدى تأثير الصعود الصيني في إفريقيا تحديدًا على بنية النظام الدولي في المستقبل.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤلات تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي، الذي يقوم بشكل أساسي على الملاحظة واستقراء الواقع، لجمع البيانات وتقديم حكم موضوعي. في محاولة لدراسة وتحليل الصعود الصيني في القارة الإفريقية ومدى تأثيره على مستقبل النظام الدولي.

تقسيم الدراسة: سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور؛ كالتالي..

المحور الأول: الصعود الصيني في إفريقيا (الأسباب والمظاهر)

المحور الثاني: العوامل المؤثرة في بنية النظام الدولي والقوى الكبرى

المحور الثالث: تأثير الصعود الصيني في إفريقيا على مستقبل النظام الدولي

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

الصعود الصيني في إفريقيا (الأسباب والمظاهر)

شهدت الفترة الأخيرة تمدُّدًا للنفوذ الصيني في القارة، والذي اتسع ليخرج من إطاره الاقتصادي ليشمل لعب دور أساسي وعسكري مؤثر في العديد من دول القارة وأقاليمها المختلفة. وقد دفعت الصين لتوسيع دائرة تواجدها في إفريقيا مجموعة من الأسباب، كما تجلَّى هذا التواجد في مجموعة من المظاهر، وخلال هذا الجزء من الدراسة سيتم رصد جملة تلك الأسباب وكذلك المظاهر..

أولاً: أسباب الصعود الصيني في إفريقيا:

تمثَّلت أهم تلك الأسباب في: رغبة الصين في دعم مركزها كقوة عالمية صاعدة من خلال تبنِّي خيار التعاون مع الجنوب، وزيادة الطلب الصيني على الموارد الطبيعية وسعيها لتأمين تلك الموارد، وكذلك سعى الصين إلى تقويض جهود تايوان الرامية لإعلان الاستقلال. (الصباحي، ٢٠١٨) ويُمكن تناولها بالتفصيل كالتالي..

١ **رغبة الصين في دعم مركزها كقوة عالمية صاعدة** من خلال تبنِّي خيار التعاون مع الجنوب: وهذا التعاون الاقتصادي بين الصين والدول الإفريقية، يُمكن أن يكون تعاونًا مُربحًا لكلا الطرفين، ذلك لأنه بمثابة صعود الصين على المسرح العالمي من جهة، كما يُساهم في وضع الدول الإفريقية على طريق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية من جهة أخرى. (Ajakaiye, ٢٠٠٦)

٢ **زيادة الطلب الصيني على الموارد الطبيعية** وسعيها لتأمين تلك الموارد: يُمكن تحديد الجهات الصينية الفاعلة في القارة الإفريقية؛ وهي: الشركات الصينية مُتعددة الجنسية، والحكومة المركزية، والمقاطعات الإقليمية، وقد لُوحظ مؤخرًا أن هناك تحولاً كبيرًا في النشاط المُتزايد للشركات الصينية، وبذلك تحوَّلت الاستثمارات

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

الصينية الإفريقية من قِبل الحكومة لصالح الشركات الخاصة، وترتكز الجهات الثلاث الفاعلة على ٥ قطاعات، هي: الصناعات الاستخراجية، مشاريع البناء، الخدمات المالية، الزراعة، الاتصالات. ويتمثَّل هدف الصين من الاهتمام بالصناعات الاستخراجية في محاولة تأمين المواد الخام للصناعات الصينية، بينما الهدف من التوجُّه المالي هو إقامة البنوك الخادمة للصين في مشروعاتها في القارة الإفريقية، وفي قطاع الاتصالات تهدف الشركات الصينية إلى تحسين جودة الاتصالات الصينية، وفي دول إفريقية مثل نيجيريا رواندا وكينيا؛ حصلت الصين على عقود مهمة لدعم التجارة والصناعة الصينية في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية. (Shubo Li, ٢٠١٣)

٣ سعى الصين إلى تقويض جهود تايوان الرامية لإعلان الاستقلال:
تنتهج الصين مبدأ «الصين واحدة»، ويقتضي ذلك عدم الاعتراف بتايوان، وفي إفريقيا توجد ثلاث دول لها علاقات دبلوماسية مع تايوان هي: بوركينافاسو، ساوتومي وبرنسيب، وسوازيلاند، وجامبيا في مارس ٢٠١٦، قررت إقامة علاقات مع الصين على حساب تايوان، ومن خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي يتم التنسيق بين الصين والبلدان الإفريقية. (Stahl, ٢٠١٦)

ثانيًا: مظاهر الصعود الصيني في إفريقيا:

ازداد الارتباط الصيني بالقارة الإفريقية بشكلٍ كبير في السنوات العشر الأخيرة، وتمثَّلت أهم مظاهر ذلك في عدة مستويات؛ يُعد أبرزها المستوى الاقتصادي: حيث تُعدُّ واردات الموارد الطبيعية أحد أهم مظاهر الصعود الاقتصادي للصين في إفريقيا؛ حيث تُمثِّل ما يزيد عن ٩٠٪ من صادرات القارة الإفريقية للدول الصناعية، ومن الناحية التجارية، فتعتبر الصين هي الشريك التجاري الأكبر للقارة الإفريقية، إضافةً إلى أنها تُعتبر أكبر مُصدِّر للأسلحة الثقيلة والخفيفة للقارة. وتُعد مبادرة الحزام والطريق من أهم الدلائل الملموسة على

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

هذا الصعود؛ فقد تمكَّنت الصين من خلالها من تعزيز مصالحها الاقتصادية في القارة؛ حيث استثمرت في ٥٢ من أصل ٥٤ دولة إفريقية، ووقَّعت ٤٩ دولة من أصل ٥٤ دولة (أي أكثر من ٩٠٪) مذكرات تفاهم بالفعل، وإن كانت مذكرات التفاهم التي وقعها الاتحاد الإفريقي بشأن التعاون في مبادرة الحزام والطريق مع الصين، ليست مُلزمة قانونًا، إلا أنها تُضفي الطابع الرسمي على الاستثمارات الصينية، ويُمكن لها أن تُمهِّد الطريق لاتفاقية مُلزمة قانونًا. كما تنوَّعت المشروعات التي تستثمر فيها الصين ضمن المبادرة فعلى سبيل المثال؛ الاستثمار في الموانئ على طول الساحل من خليج عدن عبر قناة السويس باتجاه البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى مشاريع الاتصال الخاصة بها والتي تبلغ (٢٠٪ من جميع مشاريعها في إفريقيا بما في ذلك خطوط السكك الحديدية والطرق)، ومشاريع الطاقة (١٥٪ من جميع مشاريعها بما في ذلك النفط والطاقة المتجددة) في المناطق النائية من إفريقيا إلى مشاريع البنية التحتية (ما يقرب من ٤٥٪ من جميع مشاريعها بما في ذلك الموانئ) على طول الساحل الإفريقي. وتُشكِّل هذه القطاعات الأربعة مجتمعة ما يقرب من ٩٠٪ من مشاريعها الرئيسية في ٤٩ دولة، وهو ما يتيح لها فرصة استغلال الموانئ والممرات البحرية لنقل المعادن كالفوسفات والمنجنيز والليثيوم وغيرها، بالإضافة إلى إمكانية استقدام عمالة صينية. (وزير، ٢٠٢٢)

أما على المستوى السياسي: فتسعى الصين من خلال تواجدها في القارة الإفريقية إلى تحسين صورتها الذهنية وتقوية نفوذها الخارجي في محيط غير مباشر، وعزل تايوان خاصةً أن هناك ثلاث دول إفريقية اعترفت بالفعل بتايوان، ومحاولة التصدي للتدخل الدُّولي في الشؤون الداخلية للدول. هذا بجانب أن المصالح الأمنية للصين قضت بضرورة حماية الاستثمارات الاقتصادية لها والحفاظ على تنامي نفوذها، فجاء بدء انخراط جيش التحرير الشعبي للصين

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

في استراتيجية المهام التاريخية الجديدة، والتي بدأت عام ٢٠٠٤، وهو ما حدث في مشاركة جيش التحرير الشعبي الصيني في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والذي ساهم في ٧ مهمات من أصل ٨ تتم داخل القارة الإفريقية، ومن أبرزها عملية خليج عدن ٢٠٠٨ لمكافحة القرصنة، وعملية إجلاء غير المقاتلين من ليبيا عام ٢٠١١، وعملية نشر قوات جيش التحرير الشعبي من المشاة في بعثات الأمم المتحدة إلى (مالي وجنوب السودان) عام ٢٠١٣. (وزير، ٢٠٢٢)

وانتهجت الصين في إفريقيا ما سُمي بـ «القوة الناعمة»، وهي مفهوم ظهر في أواخر الثمانينات، من قِبل جوزيف ناي، والتي يمكن تعريفها على أنها: القدرة على إقناع الآخرين دون استخدام القوة أو الإكراه. ومن بين أدواتها: الثقافة، القيم السياسية، والسياسة الخارجية. وكان مما ساعد الصين في الحفاظ على قوتها الناعمة داخل القارة، بحث الدول الإفريقية عن شريك يساعدها في بناء اقتصادها، وهو ما وجدته في الصين التي تتمتع بالقوة الاقتصادية الضخمة، ولها تأثير سياسي واجتماعي إيجابي، والطريقة التي تنتهجها في التعامل أفضل بكثير من الطريقة الأمريكية والدول الغربية بشكل عام -من وجهة نظر الكثير من الأفارقة-. (Sall, ٢٠١٦)وتتمثَّل أدوات القوة الناعمة الصينية في إفريقيا في التالي: (الصباحي، ٢٠١٨)

- **معهد كونفوشيوس:** تعمل الصين على تعزيز ثقافتها ولغتها لزيادة قوتها الناعمة في العالم بشكلٍ عام، وإفريقيا بشكلٍ خاص، وكان أهم أدواتها لتحقيق ذلك «معهد كونفوشيوس»، والذي يُعد العامل الرئيسي في تعزيز اللغة والثقافة الصينية. وقد وُجِّهت للمعهد الكثير من الانتقادات، والتي ترجع إلى رؤية البعض بأن المعهد قد انحرف عن هدفه الأساسي، الذي يتمحور حول فلسفة الكونفشيوسية، وتحوَّل إلى مجرد وسيلة لتنفيذ أجندة الحكومة الصينية. لكن في المقابل، يرى البعض الآخر، أن المعهد يُقدِّم فرص

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

وتحديات وهو قائم على مشروع دبلوماسي. (R.S. Zaharna, Jennifer Hubbert, Falk Hartig, ٢٠١٤)

٢ صندوق التنمية الصيني الإفريقي ومنتدى التعاون الصيني الإفريقي: أُنشئ صندوق التنمية الصيني الإفريقي، كجزء من القياسات الثمانية التي أعلن عنها الرئيس الصيني (هو جين تاو) في منتدى التعاون الصيني الإفريقي ٢٠٠٦، والذي كان جزءًا من خطط الصين لتحقيق أهدافها تجاه القارة الإفريقية. (Schickerling, ٢٠١٢) وتم الاتفاق على عشر مشروعات للتعاون العلمي عام ٢٠١٦، ويُعد هذا المنتدى علامة فارقة في تاريخ الشراكة بين الصين وإفريقيا في القرن الحادي والعشرين، وتتضمَّن هذه الشراكة التعاون في جميع المجالات، وتتمثَّل في تقديم المزيد من المساعدات، وتخفيف عبء الديون، والمنح الدراسية، ومشاريع الاستثمار في البنية التحتية، وعلى هامش انعقاد منتدى التعاون الصيني الإفريقي، قام الرئيس الصيني (هو جينتاو) بعدد من الزيارات رفيعة المستوى لثمانية دول إفريقية: الكاميرون، ناميبيا، موزمبيق، سيشيل، السودان، جنوب إفريقيا، زامبيا، وليبيريا. (Enuka, ٢٠١١)

٣ الدبلوماسية الصحية: وتعني حماية المصالح البشرية التجارية ومنع انتشار الأمراض المعدية، وضمان حصول الفقراء في البلدان النامية على الأدوية. وعزَّزت الصين دبلوماسيتها الصحية مع الأفارقة عن طريق توطيد العلاقة بينهم وبين الأطباء الصينيين، وهو ما يُعد إسهامًا هامًا في صحة القارة وبنيتها التحية للرعاية الصحية، وهو كذلك خطوة تمهيدية لوصول الصين إلى الموارد الخام والأسواق في القارة الإفريقية، فضلاً عن التمهيد لشركات البترول الصينية للحصول على حقوقها في التعدين للمواد الخام والنفط وغيرها. (Youde, ٢٠١٠)

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

٤ الصين في القرن الإفريقي: تُعد الصين أقوى شريك اقتصادي مع دول القرن الإفريقي، حيث كشف التقرير السنوي للعلاقات التجارية والاقتصادية الصينية الإفريقية (سبتمبر ٢٠٢١)؛ أنه تم بناء ٢٥ منطقة صينية للتعاون الاقتصادي والتجاري في ١٦ دولة إفريقية جذبت ٦٢٣ شركة باستثمارات تجاوزت ٧ مليارات دولار ووفَّرت ٤٦ ألف فرصة عمل. (ذو الفقار، ٢٠٢٢) كل هذا قد يدفع بكين إلى الانخراط في التجربة السياسية واستثمار نفوذها الاقتصادي في توسيع مناحي نفوذها أمنيًّا وسياسيًّا، وانتشار أساطيلها البحرية قبالة السواحل الصومالية وخليج عدن والبحر الأحمر، عبر آليات التعاون الثنائي مع دول القرن، تحديدًا جيبوتي وإريتريا والصومال، ومحاولاتها مستقبلاً لإيجاد حلول للأزمات الداخلية والإقليمية مثل تلك العالقة بين إثيوبيا ومصر والسودان حول سد النهضة. وتكشف تلك الخطوات الصينية في منطقة القرن الإفريقي عن نيَّة بكين الاستفادة من انشغال القوى الدولية التقليدية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) لتعزيز حضورها الإفريقي. ويُمكن تتبُّع التواجد الصيني في المنطقة من خلال مجموعة من الدول؛ كما يتضح من الجدول التالي: (أبتدون، ٢٠٢٢)

الدولة	طبيعة التواجد
إثيوبيا	وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2019 إلى نحو 2.63 مليار دولار، وتُعد إثيوبيا سوقًا كبيرة تتميَّز بتدنِّي تكلفة التصنيع فيها بشكل لافت. تخطَّت العلاقات بين البلدين البُعد الاقتصادي منذ مطلع ديسمبر 2021، بزيارة وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، لأديس أبابا، ومقابلته رئيس الوزراء، آبي أحمد، فيما كان يواجه الأخير ضغوطًا داخلية وغربية غير مسبوقة إبَّان اشتعال الحرب في إقليم تيجراي أواخر عام 2020.
إريتريا	العلاقات بين البلدين قديمة، وحاليًا أضحت إريتريا جزءًا من سياسة الصين الاقتصادية ولاعبًا محوريًّا في مبادرة "الحزام والطريق" بتوقيع أسمرة على اتفاقية الشراكة مع بكين، عام 2011، ليُمهِّد ذلك الطريق مساعدات مالية صينية بقيمة 100 مليون يوان (15.7 مليون دولار)، وقد جرى إعلان اتفاق تعاون فعَّال بين الصين وإريتريا، في إطار الشراكة الاستراتيجية بين البلدين ومنتدى التعاون الصيني-الإفريقي.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

الدولة	طبيعة التواجد
الصومال	ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين والصومال مؤخرًا، ليصل عام 2019 إلى 732 مليون دولار أميركي، لتصبح الصين ثاني شريك تجاري للصومال بعد الإمارات وقبل تركيا، كما أنها قدَّمت حزمة من المساعدات العسكرية للصومال، بهدف تعزيز قدرات الجيش الصومالي. وجاء ذلك كرد فعل على تنامي العلاقات بين جمهورية أرض الصومال وتايوان التي فتحت مكتب تمثيل لها في هرجيسا عام 2020.
جيبوتي	تُمثِّل جيبوتي بوابة الصين نحو القارة الإفريقية والقرن الإفريقي، وتضم أكبر قاعدة عسكرية خارجية للصين، كما أنها وسيلتها الرئيسة لتأمين خطوط مبادرة "الحزام والطريق"، بالإضافة لكونها نقطة مراقبة البضائع الصينية التي تنتقل عبر البحار والمضائق الإقليمية.

الجدول من عمل الباحثة بالاستعانة بالمرجع السابق ذكره.

* **مبادرة التنمية السلمية في القرن الإفريقي:** في مومباسا، كينيا ٧ يناير ٢٠٢٢ أعلن عضو مجلس الدولة وزير الخارجية الصيني الزائر وانغ يي إن عن نية الصين لاقتراح «مبادرة التنمية السلمية في القرن الإفريقي»، والتي تهدف إلى دعم الدول الإقليمية في مواجهة تحديات الأمن والتنمية والحوكمة. (وزير الخارجية الصيني يشرح مبادرة التنمية السلمية في القرن الإفريقي، ٢٠٢٢) وشملت المبادرة الصينية عدة أوجه اقتصادية وسياسية وأمنية، وكان أبرزها توحيد عملة الدول التي ستنضوي تحت «اتحاد دول القرن الإفريقي»، وإعفاءها من رسوم التأشيرات فيما بينها، وإنشاء خطوط سكة حديد ومواصلات تربط بين عواصم تلك الدول، بالإضافة إلى تفعيل التجارة والتعاون الاقتصادي بدعم من الحكومة الصينية. (ذو الفقار، ٢٠٢٢) وجاءت المبادرة في وقت تشهد المنطقة اضطرابات عدة، في إثيوبيا والصومال وكينيا و... (الصين ترعى «أول مؤتمر سلام» في القرن الإفريقي، ٢٠٢٢)

٥ **الصين في الساحل الإفريقي:** على المستوى الاقتصادي؛ تُعد

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

غرب إفريقيا مصدرًا مهمًا للمواد الخام والطاقة التي تهم الحكومة الصينية، وتظهر نسبة الاستثمار في غرب إفريقيا أن قطاعات الموانئ والشحن والنقل تمثل ٥٢,٨٪ من إجمالي استثمارات الصين في إفريقيا، وقطاع الطاقة يمثل ١٧,٦٪، والقطاع العقاري يمثل ١٤,٣٪، وقطاع التعدين يُمثِّل ٧,٧٪ من إجمالي استثمارات الصين في إفريقيا. كما تلعب الصين دورًا هامًا في قطاع البنية التحتية في غرب إفريقيا، والذي يُمثِّل معظم أنشطة بكين في القارة، حيث تشارك في تنفيذ مشاريع البنية التحتية على مستوى ٣٥ دولة إفريقية، بما في ذلك أنغولا ونيجيريا وغانا ومالي وساحل العاج. (عسكر، ٢٠٢٢)

على المستوى السياسي والأمني؛ ترى بكين أن اضطراب سياق الأمن الإقليمي بسبب تكثيف أنشطة المنظمات الإرهابية في منطقة غرب إفريقيا، بما في ذلك منطقة الساحل والصحراء، يُمثِّل فرصة جيدة لمعالجة القضايا الأمنية التي تُعد مدخلاً هامًا لنمو نفوذ الصين في المنطقة، بمساهمتها في تحقيق الاستقرار الإقليمي وبناء دور أكبر في الحد من مخاطر التهديدات الأمنية هناك، من خلال مشاركة بعض القوات الصينية في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في غرب إفريقيا. وكذلك تهتم بكين بالأمن البحري في غرب إفريقيا وتُعزِّز من وجودها البحري على الساحل الغربي لإفريقيا كجزء من طموحها الاستراتيجي لحماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة. وفي هذا السياق، تحاول بكين الاستفادة من تراجع شعبية القوى الأوروبية -خاصةً فرنسا التي توترت علاقاتها مع بعض دول المنطقة مثل مالي ووسط إفريقيا وبوركينا فاسو- وحاجة الأفارقة إلى الاستثمار والتنمية الاقتصادية؛ لتوسيع دائرة الحركة في المنطقة على جميع المستويات. كما تسعى بكين إلى جذب المزيد من النخب السياسية والاقتصادية لدول غرب إفريقيا لخلق حالة من الولاء لها تُلبِّي تطلعات الصين الجيوسياسية، مما يمنحها القدرة على توجيه موقف إفريقيا لتعزيز مصالح بكين الاستراتيجية على المستويين القاري والدولي، وتكريس النفوذ السياسي لها. (عسكر، ٢٠٢٢)

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

وهكذا يُمكن القول بأن الصين قد وجدت في إفريقيا مساحة للمناورة السياسية؛ فمع نهاية الحرب الباردة دشنت الصين عهدًا جديدًا في ملف علاقاتها مع إفريقيا، انتقلت فيه من الدعم القوي للاتجاهات الأيديولوجية إلى منهج براجماتي يعطي الأولوية للتجارة والاستثمارات.

العوامل المؤثرة في بنية النظام الدولي والقوى الكبرى

يُعد النظام الدولي أحد المحددات الرئيسية التي تُؤثر على العلاقة بين الدول الكبيرة والصغيرة، ويعتمد حجم الحرية الذي تتمتَّع به الدول الصغيرة على بنية النظام الدولي، أو طبيعة العلاقة السائدة بين مكوناته، ويمتد هذا التأثير إلى العلاقة بين القوى والأحزاب السياسية في تلك الدول. حيث هيكل توزيع السلطة داخل النظام الدولي، ونظام القيم الذي يتبناه، وسياسة منظماته السياسية والاقتصادية والإنسانية، وأولويات البلدان النشطة في قيادتها وتوجهها السياسي؛ كلها من بين العوامل التي تؤثر على إدارة السياسات الداخلية لمعظم البلدان ذات السلطة المحدودة. ويزداد الدور الذي تلعبه العوامل الخارجية بفعل التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة، خاصةً في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، عندما تغيَّر شكل النظام السياسي الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة.

أولاً: طبيعة النظام السياسي الدولي الحالي:

النظام الدولي هو: «مجموعة القواعد والمعايير والأعراف التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة الأساسية في البيئة الدولية. ويُوصف النظام الدولي بأنه نمط مستقر ومنظم للعلاقات بين الدول، إذ يعكس جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية والأشكال الأخرى من التفاعل الذي ينشأ بين الدول». (مايكل مازار، وآخرون، ٢٠١٦)

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

ويدور مفهوم النظام الدولي حول التفاعلات السياسية الدولية التي ينتج عنها أنماط ونماذج متباينة من العلاقات التي ترتكز حول أُطر تنظيمية وهياكل مؤسسية، وكذلك قواعد سلوكية دولية محددة، والتي يُمكن أن تتطوَّر مع الوقت وفق ما تقضي به معطيات الواقع. (مقلد، ٢٠٠٧) أما عن النظام السياسي الدولي الجديد؛ فقد استند إلى منظومة من قواعد القانون الدولي -والتي سُميت بـ «الشرعية القانونية»- وهي المنظومة التي كانت قد تشكَّلت من خلال الظروف السياسية التي سادت القارة الأوروبية آنذاك، وارتضتها الدول الأطراف في هذا النظام معيارًا يحكم معاملاتها وعلاقاتها المتبادلة، واستمرت أساسًا لشرعية النظم الدولية المتتالية حتى اليوم. كان قد قام النظام الدولي السابق على أساس توازن القوى بين الدول الفاعلة فيه والتي تقاسمت القوة فيما بينها، وعُرف بالنظام الدولي متعدد القوى، وتحمَّلت الدول الكبرى مسئولية تنفيذ نظام توازن القوى. (مقلد، ٢٠٠٧)

وشهد مسار النظام الدولي في القرن العشرين في مسرحه المركزي (الأوروبي) حربين ساخنتين، وحربًا باردة، شكَّلت كلٌّ منها انتقالاً من نظام دولي إلى نظام آخر، وأدَّت كلٌّ منها إلى سقوط إمبراطوريات، وبروز قوى جديدة، تحوَّلت مع الوقت هي ذاتها إلى إمبراطوريات، فغداة الحرب العالمية الأولى سقطت إمبراطوريتان أوروبيتان، هما ألمانيا والنمسا/المجر، وإمبراطوريتان أوروبيتان آسيويتان هما روسيا وتركيا، وبرزت الولايات المتحدة كقوة كبرى، إلا أنها آثرت الانسحاب وإتباع سياسة انعزالية، مما سمح باستمرار نظام ميزان القوى في المسرح الأوروبي، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتنهي كلا من الإمبراطورية الفرنسية والبريطانية، ولتشهد على قيام إمبراطوريتين غير أوروبيتين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، هيمنتا على العالم. (حتى، ١٩٩٢)

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

ثانيًا: بنية النظام الدولي:

يتحدَّد هيكل النظام الدولي بنمط توزيع القوة بين الدول الكبرى عند قمته، وهو النمط الذي يُحدِّد بدوره توزيع القطبية في النظام الدولي، ولا يقتصر مفهوم القوة هنا على القوة السياسية، وإنما أيضًا القوة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية. ووفقًا لهذا المفهوم؛ تنفرد الولايات المتحدة دون سواها من القوى الكبرى، بوضع القطب الذي تجتمع له الأنواع الثلاثة من القوة معًا، وهو ما يدعو إلى وصف هيكل النظام الدولي بالـ «أحادي القطبية»، فاليابان قوة كبرى في الاقتصاد والتكنولوجية، ولكنها ليست كذلك سياسيًا أو عسكريًا، والصين والهند ما تزالان قوتين إقليميتين بالأساس، ونفس الأمر بالنسبة لدولة روسيا الاتحادية ولعدد من الدول الأوروبية منفردة، ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، أو مجتمعة في إطار دول الاتحاد الأوروبي، حيث أن كلاً منها يحوز منفردا على بُعد أو أكثر من أبعاد القوة. (علوي، ٢٠٠٣) والنظام الدولي الحالي يتكوَّن من عدة أنظمة فرعية سياسية وأمنية واقتصادية، ولكلٍّ منها نطاقات عضوية ومستويات شرعية مختلفة، وكذلك تأثيرات متنوعة على سلوك الدول. والنظام الليبرالي الذي يتسم به النظام الدولي المعاصر يعتمد على أسلوبي بناء: **أولهما**؛ نظام التجارة: والذي ساهم في تحرير الاقتصاديات العالمية، وربط وحدات المجتمع الدولي مع بعضها البعض في شبكات ارتباط مُوسَّعة وعميقة. **وثانيهما**؛ النظام الأمني: الذي يشمل التصدي للعدوان واسع النطاق، وكذلك تقييد استخدام القوة بحيث لا تتسبَّب في اندلاع صراعات خطيرة. (مولانا، ٢٠١٩)

ثالثًا: عناصر النظام الدولي:

يتألَّف نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية من الكثير من العناصر التي يُعزِّز بعضها البعض، والتي تشمل: قوة الولايات المتحدة ووصايتها، ومجموعة المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية فضلاً عن الكثير من المنظمات المُتخصصة مثل الوكالة

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

الدولية للطاقة المتجددة، ومجموعة من المعاهدات القانونية الدولية. ويندرج تحت ما سبق ٤ عناصر أساسية هي: (مايكل مازار، وآخرون، ٢٠١٦)

١. **العناصر الاقتصادية:** وتشمل المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، ومجموعة العشرين، شبكات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، الشراكات والشركات متعددة الجنسيات، معاهدات التجارة الثنائية والإقليمية، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، مؤسسات التنمية مثل: الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية مثل: الصليب الأحمر الدولي، وأطباء بلا حدود.

٢. **العناصر السياسية والعسكرية:** وتشمل المؤسسات السياسية العالمية والإقليمية (مثل: الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وغيرها)، والتحالفات (مثل: حلف الناتو)، ومؤسسات الأمن الجماعي.

٣. **القانون الدولي، وحل المشكلات:** ويشمل المعاهدات، والأعراف الدولية، وحقوق الإنسان، والمنظمات الفعَّالة ذات الصلة بقضايا مُحدَّدة، مثل المحكمة الجنائية الدولية، وشبكات عالمية من الخبراء.

وهكذا يُمكن القول أن النظام الدولي في وضعه الحالي ليس وحدة واحدة؛ وإنما هو مجموعة من العناصر والأنظمة الفرعية، التي تشكِّل في مُجملها بنية هذا النظام، والتي يستمد تماسكه من تماسكها.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

تأثير الصعود الصيني في إفريقيا على مستقبل النظام الدولي

ترسَّخت العلاقات الصينية الإفريقية مع انطلاق منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي تأسَّس في عام ٢٠٠٠ -كما سبق ذكره-، وشكَّل آلية فعَّالة للحوار الجماعي، وملتقى هام للتعاون بين الجانبين. ومن هنا بدأ يلوح في الأُفق تصاعُد النفوذ الصيني في القارة، والذي يُشكِّل بدوره خطرًا على وحدات النظام الدولي والقوى الكبرى، نظرًا لما تمتلكه القارة الإفريقية من أهمية استراتيجية كبيرة لتلك القوى.

أولاً: تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا وموقف أطراف النظام الدولي منه :

تحت إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي؛ ألغت الصين ديونًا تصل قيمتها إلى ١,٣٨ مليار دولار كانت مستحقة على ٣١ من البلدان الأقل تقدمًا والمثقلة بالديون في إفريقيا، كما أنها وسَّعت نطاق إلغاء التعريفة الجمركية على المنتجات الإفريقية المصدرة إلى الصين، إذ ارتفعت هذه المنتجات من ١٩٠ إلى ٤٤٠ منتجًا. (جاسم، ٢٠٠٩) وقد باتت القوى الغربية قلقة من المنافسة الصينية في إفريقيا، حيث لم يعد الحضور الصيني في إفريقيا مقتصرًا على شراء المواد الأولية أو التزود بالنفط، بل دخلت الشركات الصينية حلبة المنافسة الدولية مع الشركات الغربية في القطاعات التي كانت تحتكرها هذه الشركات، مثل المواد الطبية والأدوية والاتصالات. (قبلات، ٢٠٠٦)

وبانعقاد القمة السادسة لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي في ديسمبر ٢٠١٥ بجنوب إفريقيا، أكَّدت الصين أنها ستعمل على تنفيذ مجموعة من المبادرات في إفريقيا خلال السنوات المقبلة، تهم دعم التصنيع، والتحديث الزراعي، والبنية الأساسية، والخدمات المالية، والتنمية الخضراء، والتسهيلات في مجال التجارة والاستثمار، وتخفيف حدة الفقر والرعاية الاجتماعية والصحة العامة، والسلم والأمن.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

ولتنفيذ هذه المبادرات أعلنت الصين أنها سوف تُقدِّم دعمًا ماليًا تبلغ قيمته ٦٠ مليار دولار للقارة الإفريقية، في شكل استثمارات وقروض ومساعدات مالية، كما تعهَّدت الصين بتقديم ٦٠ مليون دولار كمساعدة مجانية للاتحاد الإفريقي، لدعم بناء وتشغيل قوة الاستعداد الإفريقية للاستجابة السريعة للأزمات. وهو ما يتجاوز ما قدَّمته الولايات المتحدة خلال قمتها الأخيرة مع دول القارة، المُنعقدة في أغسطس ٢٠١٤ بنحو الضعفين. (Rezrazi, ٢٠١٦)

وقد بات النفوذ المتزايد للصين في إفريقيا يُمثِّل إحدى زوايا انشغالات الولايات المتحدة الأمريكية؛ ففي السادس من ديسمبر ٢٠٠٥ أصدر مجلس العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تقريرًا حذَّر من مواجهة ضارية من جانب الصين تتعلَّق بإمدادات النفط من إفريقيا، داعيًا واشنطن إلى انتهاج أسلوب استراتيجي تجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد هناك. وللحفاظ على مصالحها هناك وضعت الإدارة الأمريكية ونفذت العديد من البرامج العسكرية الخاصة بالقارة الإفريقية، وخاصةً تلك الموجهة إلى منطقة الساحل الإفريقي، الذي يضم الدول الغنية بالطاقة. وكان هدف الولايات المتحدة الأمريكية من تعزيز التدابير العسكرية والجهود الأمنية في هذه المنطقة، ليس من أجل تعزيز الأمن أو دعم السلام كما تؤكده الإدارة الأمريكية، ولا هي جزء من الحرب على الإرهاب، بل هي جزء من التنافس الاقتصادي الجديدة التي تشهده المنطقة. وعلى الرغم من المنافسة الاقتصادية الصينية في إفريقيا، فإن الإدارة الأمريكية لا تنظر إلى الصين باعتبارها تهديدًا أمنيًا أو عسكريًا. إلا أنه مع ذلك هناك خطوط حمراء لا يمكن أن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية للصين بتخطيها، وخاصةً في النشاطات العسكرية والاستخبارية. (قاسي، ٢٠١٤)

لذلك يُمكن القول إن إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية الخاصة

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

بالقارة الإفريقية (AFRICOM) يُعد نوعًا من التحسب لاحتمالات تصاعد التنافس الدولي بإفريقيا في المستقبل، قد تعتبره الولايات المتحدة تهديدًا لمصالحها الحيوية، أي الاستعداد لأسوأ السيناريوهات المتعلقة بالتنافس مع الصين، ليس في وقتنا الحالي فحسب، وإنما خلال المستقبل المنظور في ظل تزايد الانتقادات الموجهة للصين من طرف الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب، الذي اعتمد في حملته الانتخابية على تحميل جزء كبير من المشاكل الداخلية لدى الولايات المتحدة الأمريكية للسياسات الاقتصادية الصينية، وخصوصًا في مجال سرقة مناصب الشغل كما يدعيه. خلال إدارة أوباما استمر الجهد العسكري لأمريكا في القارة الإفريقية للحفاظ على مصالحها هناك، حيث عمل على زيادة المخصصات المالية لبرنامج التعليم والتدريب العسكري بنسبة ٣٠ بالمئة عن تلك التي كانت مخصصة خلال فترة بوش. (شفيق، ٢٠١٦) بصفة عامة، فبالرغم من التوقعات بتعميق العلاقات الأمريكية الإفريقية بوصول أوباما لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة بعد زياراته للقارة في ٢٠٠٩ و٢٠١٣، فإن سياسته لم تحقق الكثير، ولم تعكس تغيرًا ملحوظًا عن الإدارات السابقة عليه في هذا الصدد، فنتيجة للضغوط الاقتصادية اضطرت الإدارة الأمريكية إلى خفض المعونة المقدمة إلى القارة، وخفض التمثيل الدبلوماسي فيها، فضلاً عن زيادة عسكرة التوجه الأمريكي نحو الساحل الإفريقي. (بومدين، ٢٠١٤)

وكذلك يُمكن القول إن هذه المشاريع الأمنية الأمريكية بإفريقيا ليست إلا حلقة من سلسلة السياسات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية التي تسعى من خلالها إلى إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية والجيوستراتيجية للمناطق الممتدة من أقصى الشرق إلى الشرق الأوسط فإفريقيا، وصولاً إلى المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، فقد كانت البداية من الصومال، فأفغانستان، والعراق، والسودان، وليبيا، وأخيرًا مالي، بالإضافة إلى موجات ما اصطلح على تسميته

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

بالربيع العربي. كما يُمكن ملاحظة أن الصين قد تمكَّنت عبر منهج تنموي فريد من تحقيق إنجازات واسعة النطاق في ظل نظام جمع بين العديد من الاستثمارات الخارجية والمساعدات التكنولوجية من تحقيق أعلى معدلات في النمو الاقتصادي، وقد قادت هذه الإنجازات الاقتصادية إلى تغيرات مماثلة على الصعيد الاجتماعي مع تنامي منظمات المجتمع المدني.

ثانيًا: مُستقبل النفوذ الصيني في إفريقيا:

هناك عدة سيناريوهات لمستقبل وشكل الوجود الصيني في القارة الإفريقية، والتي يمكن تلخيصها في: عسكرة نفوذ الصين: وخاصةً في دول القرن الإفريقي؛ حيث تأمل بكين في السنوات المقبلة توسيع وجودها العسكري في المنطقة، ويتضح ذلك في المباحثات الصينية مع الحكومة الصومالية والتي شملت منح قاعدة عسكرية تطل على المحيط الهندي، بالإضافة إلى المحاولات الصينية لإيجاد موطئ قدم في قناة موزمبيق، هذا بجانب القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي. وتعتبر الصين القرن الإفريقي سوقًا واعدة لتجارة الأسلحة، حيث كانت تُزوِّد إثيوبيا وإريتريا في عام ١٩٩٨ بأسلحة تبلغ قيمتها حوالي مليار دولار. وتمتلك بكين حوالي ١٤ ملحقية عسكرية في إفريقيا، تنتشر معظمها في القرن الإفريقي في إثيوبيا والسودان وكينيا وجيبوتي. سياسة «إخماد الحريق»: اعتمدت الصين سياسة إخماد الحريق من البيوت الخشبية للحفاظ على مصالحها في إفريقيا. حيث ترى أن استمرار الصراعات في المنطقة يضر بمصالحها ويُهدِّد تجارتها، الأمر الذي سيزيد من إمكانية لعب الصين لدور سياسي أكبر في المستقبل، إلى جانب أنشطتها الاقتصادية. حيث من المُتوقع أن تتدخَّل الصين في محاولات لإنجاح جهود السلام والمفاوضات بين الدول التي تدخل ضمن مجال نفوذها، وهي رؤية استراتيجية جديدة للصين للتعامل مع الأزمة في هذه الدول بعد التراجع الأمريكي وفشل الغرب في حل تلك الصراعات. (أبتدون، ٢٠٢٢)

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

كل هذا كان من المُفترض أن يدعم مستقبل التواجد الصيني ليس في إفريقيا فقط؛ وإنما على قمة النظام الدولي.

ثالثًا: مُعوقات تحول دون تأثير الصعود الصيني في إفريقيا على بنية النظام الدولي:

رغم كل ما سبق، والدور المُتصاعد للصين في القارة الإفريقية؛ إلا أن العديد من المؤشرات قد أكَّدت على أنه بالرغم مما تتمتع به الصين من مقومات تؤهلها لشغل مكانة دولية بارزة، إلا أنها تفتقر إلى بعض المقومات التي تجعلها ترتقي لمكانة القوى الدولية الرائدة، وذلك نتيجة لجملة من المشكلات على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري، (ميتكس، ٢٠٠٤) والتي يُمكن إجمالها في التالي:

١. على المستوى الاقتصادي: لا تزال الصين رغم الطفرات في النمو، ورغم حرصها على الحصول على التكنولوجيا الحديثة لدعم وتطوير قطاعها الصناعي، إلا أنها لا تُنفق سوى ١٠٪ من إنفاق الولايات المتحدة على البحوث والتنمية. (الفاضي، ٢٠١٨) كذلك فإن حدود الطلب للسوق العالمية على الصادرات الصينية فرض قيودًا على قدرة العمالة الرخيصة على جذب الاستثمارات، ما أدى إلى هبوط الطلب الأمريكي على المنتجات الصينية، وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي والذي سيؤدي بالضرورة إلى تزايد البطالة، كذلك بالرغم من النمو الاقتصادي إلا أن مستوى التنمية البشرية الصينية لا يزال متوسط المستوى ومتفاوت بين المدن والقرى الصينية. (جون تشان، ٢٠١٧)

كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي قليل نسبيًا نظرًا لعدد السكان الكبير، ومن التحديات الأخرى قيام الشعب الصيني باتباع سياسة الادخار، وهو ما يجعل الاقتصاد الصيني يعتمد على الطلب العالمي أكثر من الطلب الداخلي، مما يجعله عُرضة للتأثر المباشر حال حدوث أي أزمة خارجية. فضلاً عن كون اعتماد الصين على الخارج في الحصول على المواد الأولية والطاقة المتناسبة مع النمو الاقتصادي

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

المرتفع جعل الاقتصاد الصيني عرضة للتأثر بحالة عدم الاستقرار التي قد تتعرض لها الأسواق العالمية، كما أن ارتفاع مؤشرات الدين الخارجي يُلقي بظلاله على حركة التجارة المباشرة وغير المباشرة. (الفاضي، ٢٠١٨) كذلك أدى رفع أسعار الفائدة الأمريكية إلى تقلبات كبرى في الأسواق المالية العالمية، وأدى إلى تشجيع رؤوس الأموال الضخمة على التحول من الاقتصادات الناشئة مثل الصين إلى الولايات المتحدة، وهو ما ظهر جليًا خلل الفترة الماضية، حيث شهد الاقتصاد الصيني موجة هروب كبرى لرؤوس الأموال بمبالغ تتخطى ال ٥٠٠ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥، وهكذا فالنمو الأفقي للاقتصاد الصيني يؤدي لاستهلاك الكثير من الموارد، ويقلل من نصيب الفرد من تلك الموارد، ويقود لنقص بنية الأنظمة السوقية لها، وتخلف أساليب الاستهلاك. (جيانغ، ٢٠١٥)

٢. **على المستوى الاجتماعي:** الضرر الاجتماعي الناتج عن فوضى السوق وتركيز الثروة في أيدي الطبقات الاجتماعية المميزة؛ شكَّل أهم التحديات التي تواجه الصين، حيث يشير برنامج التنمية التابعة للأمم المتحدة الصادر في ديسمبر ٢٠٠٥ إلى أن الصين تتساوى مع الولايات المتحدة في مستوى التفاوت الاجتماعي، وحذر التقرير من أن هذه الفجوة بين الأغنياء والفقراء أدَّت إلى حرمان وتدهور أوضاع مئات الملايين من الصينيين ونتيجة لذلك تدهورت إلى حدٍ كبير المكاسب الاجتماعية الضخمة التي حققتها ثورة ١٩٤٩، وخاصةً ما يتعلق بالتعليم العام والرعاية الصحية. بالإضافة إلى تنامي السخط الاجتماعي واتساع الغضب والعداء للنظام في أوساط العمال والفلاحين، كما لا يُمكن للصين أن تخفي حقيقة عدم امتلاك حوالي ١٤٠ مليون أي ما يُعادل ١٥٪ من الأيدي العاملة الرخيصة مقر إقامة ثابت لهم، وحقيقة أن ما يزيد عن ٤٠٠ مليون شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. (باحثين، ٢٠٠٦)

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

٣. على المستوى السياسي: لازالت فكرة الإصلاح السياسي لم تقطع فيه الصين شوطًا كبيرًا بما يؤهل نظامها السياسي كي يكون شبيهًا بغيرها من الدول الآسيوية، كما أن سياسة الحزب الواحد «الحزب الشيوعي الصيني» أصبح يقود إلى توتر العلاقة بين النظام السياسي الحاكم ومختلف القوى الاجتماعية، خاصةً في الريف زيادة الضرائب والفساد الرسمي المتأصل في النظام الأوتوقراطي الذي أدى إلى اندماج النفوذ السياسي مع المال. كذلك فإن غياب الانتخابات وغياب الاستقرار السياسي سيقود إلى خلق بيئة طاردة للاستثمارات والأعمال التجارية. ومن التحديات التي تواجهها الصين، والتي تؤثر سلبيًا في استمرار صعودها ونموها الاقتصادي، مشكلة الفساد الذي يبرز من محاولة استعمال السلطة الإدارية؛ بهدف التدخل في السوق وتحقيق المكاسب. ومصدره الثاني ناجم عن محاولة الحصول على معلومات قبل الآخرين تتعلق بالمشاريع والمؤسسات التي يشملها الإصلاح الحكومي، أما مصدره الثالث فهو ناتج عن عيوب السوق نفسها؛ إلا أن السبب الرئيسي للفساد هو تدخل الدولة في الاقتصاد دون خوف من الرقابة. (ميتيكس، ٢٠٠٧)

٤. على المستوى العسكري: بالرغم من أن الصين عملت في المرحلة الأخيرة على زيادة قدراتها العسكرية من خلال زيادة ذخيرتها من الأسلحة، إلا أنه بقي عليها الكثير لتنجزه لتصبح قوة عسكرية تستطيع تحدي القوة العسكرية الأمريكية، فصناعة التسلح الصينية تعاني من عيوب أساسية لا تعينها على خوض سباق تسلح من الولايات المتحدة، فالصناعة العسكرية الصينية لا تمتلك بنية تحتية صناعية متقدمة تستطيع من خلالها الوصول لمستوى متطور من الأسلحة الجديدة. (الفاضي، ٢٠١٨)

وهكذا يبدو أن هناك ما يحد من تأثير السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا؛ على مستقبل النظام الدولي، وموقع الصين في بنية هذا النظام.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

خاتمة

كان للصعود الصيني في إفريقيا العديد من الأسباب، تمثَّل أهمها في: رغبة الصين في دعم مركزها كقوة عالمية صاعدة من خلال تبني خيار التعاون مع الجنوب، زيادة الطلب الصيني على الموارد الطبيعية وسعيها لتأمين تلك الموارد، سعى الصين إلى تقويض جهود تايوان الرامية لإعلان الاستقلال. وتمثَّلت أهم أدوات القوة الناعمة الصينية في إفريقيا في: معهد كونفوشيوس، صندوق التنمية الصيني الإفريقي ومنتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC)، الدبلوماسية الصحية، والمساعدات والاستثمارات الصينية في إفريقيا.

وأسهم تزايد حدة التنافس الدولي في إفريقيا التي تحظى بثروات هائلة؛ في دفع الصين لممارسة ولعب دور سياسي من المُحتمل أن يؤجِّج صراع نفوذ بين القوى المُهيمنة والصاعدة في القارة. وصعود النفوذ الصيني اقتصاديًا في إفريقيا، وتنامي مصالحها بشكل متزايد في السنوات الأخيرة يدفعها أخيرًا إلى عسكرة هذا النفوذ، وهو ما يُثير قلق الغرب من أن الصين تُقدم على مزاوجة الاقتصاد وعسكرة الحلول معًا وتبنِّي سياسة مُتعددة الأوجه، لتنافس الحضور الأمريكي والغربي في القارة مستقبلاً.

والنشاط الصيني في القارة مؤخرًا يُمكن قراءته على وجهين، أولهما؛ مُعلن يتمثَّل في إيجاد حلول للمشكلات والصراعات التي تُعاني منها القارة، ومجابهة تحديات الأمن وتعزيز التنمية السلمية لدولها. وثانيهما؛ يتمثَّل في جملة الأهداف الخفية التي تخفيها الصين في سياستها الخارجية، حيث تسعى إلى منافسة النفوذ الغربي في القارة من خلال عملها على غلق تمدُّد هذا النفوذ وتوسُّعه على حسابها في إفريقيا لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، كما تسعى إلى تقوية حجم استثماراتها وشراكاتها الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار؛ وبينما يُعد النظام الدولي واحدًا من المحددات الرئيسية المؤثرة على العلاقات بين القوى الكبرى والدول الصغرى،

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

وهو مجموعة القواعد والمعايير والأعراف التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة الأساسية في البيئة الدولية، والذي ينبني على نظامين، هما: نظام التجارة، النظام الأمني. ويتكون من مجموعة من العناصر، هي: العناصر الاقتصادية، العناصر السياسية والعسكرية، القانون الدولي. فإن تأثير الصعود الصيني في إفريقيا على مستقبل النظام الدولي من هذا المُنطلق؛ قد تواجهه مجموعة من العوائق التي تحول دون تأثير الصين في هذا النظام في المستقبل القريب رغم ما تحوزه من مكانة خاصةً في إفريقيا، وتتمثّل تلك العوائق في عوائق سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى عسكرية.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبتدون, الشافعي. (٤ ٤, ٢٠٢٢). سياسة الصين الجديدة في القرن الإفريقي: الثابت والمتغير. مُتاح على مركز الجزيرة للدراسات: https://cutt.us/NZ٤BK
- الصباحي, نسرين. (١٢ ٦, ٢٠١٨). قراءة في الاستراتيجية الصينية في افريقيا: القوة الناعمة الصينية. تم الاسترداد من الفاضي, جمال. (٢٠١٨). الصعود الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة. ٢٤. Academia.
- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية: https:// ٦IDbq/cutt.us
- الصين ترعى «أول مؤتمر سلام» في القرن الإفريقي.(٢٠٢٢, ٣ ٢٢). مُتاح على الشرق الأوسط: 9cThI/https://cutt.us
- بومدين, ع. (٢٠١٤, يناير- مارس). الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الامنية الأمريكية. قراءات إفريقية, ١٩, p. ٤٦.
- جاسم, خ. ع. (٢٠٠٩). قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية. المجلة العربية للعلوم السياسية, ٢١, p. ١٠٠.
- جون تشان. (٢٠١٧). الصين في المنظومة العالمية. (خالد الفيشاوي، المحرر) مُتاح على مركز السلام للثقافة الدبلوماسية: https://cutt. us/WDOTX
- جيانغ, هان باو. (٢٠١٥). الاقتصاد الصيني.. العقبات والحلول. (مليجي جلال مليجي، المترجمون) القاهرة: المكتب المصري للمطبوعات.
- حتى, ن. ي. (١٩٩٢, نوفمبر). التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي. المستقبل العربي, ١٦٥, ٣٠.
- ذو الفقار, ناصر. (٢٩ ٣, ٢٠٢٢). توجه جديد من الصين.. بكين تسعى لزيادة نفوذها بإعلان «منظمة اتحاد دول القرن الإفريقي». مُتاح

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

على البوابة نيوز: https://cutt.us/jcqW٩
- شفيق, نوران. (أكتوبر, ٢٠١٦). مواءمات ملتبسة: التغيرات البنيوية في المجتمع الأمريكي ومعضلة السياسة الخارجية التوافقية. السياسة الدولية، ٢٠٦، صفحة ١٧.
- عسكر, أحمد. (٩١٨, ٢٠٢٢). لماذا تهتم الصين بمنطقة غرب أفريقيا؟ تم الاسترداد من مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: https://cutt.us/QCrOw
- علوي, م. (٢٠٠٣). البنية الدولية وخصائص النظام العالمي: المخاطر والفرص. In ع. م. الباحثين, الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة (p. ٤٣). القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية.
- قاسي, فوزية. (يناير- مارس, ٢٠١٤). الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي.. حماية الإمدادات من خليج غينا. قراءات إفريقية، ١٩، الصفحات ٣١- ٣٤.
- قبلات, م. (٢٠٠٦). دبلوماسية الصين واحتمالات الصدام مع أمريكا. دراسات استراتيجية, ١٩, p. ٢٠٩.
- مايكل مازار، وآخرون. (٢٠١٦). فهم النظام الدولي الحالي (ed ١.). كاليفورنيا: مركز راند.
- مجموعة باحثين. (٢٠٠٦). هل تمثل الصين خطرًا على الولايات المتحدة؟ . مُتاح على أروقة الكتاب: https://cutt.us/PlmvN
- مقلد, د. ا. (٢٠٠٧). العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع (٤ ed.). أسيوط: جامعة أسيوط.
- مولانا, أحمد. (١٠ ٦, ٢٠١٩). مدخل لفهم النظام الدولي. مُتاح على الرابط: https://albosla.net/٤٠٠٠
- ميتيكس, هدى. (يناير, ٢٠٠٧). الصعود الصيني: التجليات والمحاذير. الأهرام، ١٦٧.
- ميتكس, هدى. (يوليو, ٢٠٠٤). مقومات إنجازات وعقبات الصعود الصيني. الصين اليوم, ٣٥.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

- وزير, رابعة نور الدين. (١٩, ٢٠٢٢). السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا..... هل تستطيع الترويج لنموذجها في الديمقراطية؟ تم الاسترداد من مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات: https://cutt.us/JJWA٠
- وزير الخارجية الصيني يشرح مبادرة التنمية السلمية في القرن الإفريقي. (١٧, ٢٠٢٢). مُتاح على ARABIC.NEWS.CN: https://cutt.us/AQxs٤

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Ajakaiye, O. (٢٠٠٦). China and Africa: Opportunities and Challenges. Ethiopia: African Economic Research Consortium.
- Enuka, C. (٢٠١١). The Forum on China-Africa Cooperation (Focac): A Framework for China's Re-Engagement with Africa in the ٢١st Century. Journal e-Bangi, ٢)٦).
- R.S. Zaharna, Jennifer Hubbert, Falk Hartig. (٢٠١٤). Confucius Institutes and The Globalization of China's Soft Power. Los
- Angeles: Center on Public Diplomacy at Annenberg School.
- Rezrazi, E. M. (٢٠١٦). Current African Economic and Strategic Challenges and Opportunities: Intersecting Views from China and Morocco. OCP Policy Center.
- Sall, O. (٢٠١٦). Chinese Soft Power In Africa: Case Of Senegal. Open Journal Of Social Sciences, ١٣٨ -١٣٤.
- Schickerling, E. J. (٢٠١٢). The Role of The China- Africa Development Fund in China's Africa Policy. Stellenbosch: Stellenbosch University.
- Shubo Li, H. R. (٢٠١٣). China in Africa: Soft power, media perceptions and a pan developing identity. Norway: CHR. Michelsen Institute.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

- Stahl, A. K. (٢٠١٦). China's Relations with Sub- Saharan Africa.
- Bruxelles: foundation for European progressive studies.
- Youde, J. (٢٠١٠). China's Health Diplomacy in Africa. International Journal, ١٠.

ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 967 730053135 http://ium.usa.online

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

Islamic University of Minnesota

المركز الرئيسي IUM